مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

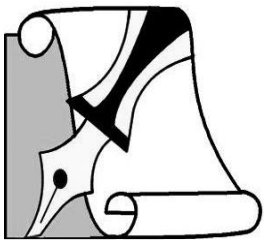

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

المساعي الإسرائيلية لتدمير "الأونروا" ودورها

1 – مدخل:

تأسست وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" بناءً على القرار 302 الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 كانون الأول/ ديسمبر 1949، وهدَف إلى توفير الرعاية وفرص العمل للاجئين الفلسطينيين المشرّدين قهراً بفعل جرائم العصابات الإرهابية الصهيونية، مثل الهاغانا وليحي وشترن. وكانت أوّل علاقة بين الأونروا و"إسرائيل" عندما قرّرت هذه الأخيرة في العام 1952 فرض سلطتها الإدارية على هؤلاء اللاجئين الذين ظلّوا داخلها، ونقل المسؤولية عنهم من الأونروا إلى مؤسسات "دولة إسرائيل". وهذا كان يعني رفضاً إسرائيلياً قاطعاً لتدخّل أي هيئة أممية في "الشؤون الداخلية لإسرائيل"، مُعتبرة أن هؤلاء اللاجئين أصبحوا مواطنين إسرائيليين بعد فرْض الجنسية الإسرائيلية عليهم. واللقاء الثاني بين "إسرائيل" والأونروا كان بعد احتلال العام 1967، عندما التقى الحكم العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة مع مؤسسات الأونروا العاملة في الأرض المحتلة. بعد الاحتلال لم تتولّ "إسرائيل" مسؤولية "رعاية" اللاجئين الفلسطينيين في الأرض المحتلة كما فعَلت مع 17 ألف لاجئ داخل أراضيها العام 1952. بل إنها فضّلت إبقاء الأونروا باعتبارها مؤسسة كبرى قادرة على أخذ دور في إدارة شؤون قسم كبير من سكّان الأرض المحتلة، طالما لا يوجد أي طابع سياسي لوجودها. وعليه، قرّرت "إسرائيل" إضفاء طابع رسمي على العلاقة بين الاحتلال العسكري والأونروا. وفي 14 حزيران/يونيو 1967، وقّع سفير "إسرائيل" لدى الأمم المتحدة، مايكل كوماي، والمفوّض العام للأونروا، لورانس ميشيلمور، اتفاقاً رسمياً يؤسّس اعتراف "دولة إسرائيل" بنشاط الأونروا في الضفة الغربية وغزة.

التزمت الحكومة الإسرائيلية بعدم التدخّل في شؤون وكالة الأمم المتحدة في المجال الإنساني، لكنها احتفظت بالحق في التدخل فقط في حالات "الأمن القومي". ووافقت الحكومة الإسرائيلية على ضمان حماية وأمن موظّفي الأونروا ومنشآتها وممتلكاتها؛ والسماح بحريّة حركة مرْكبات الأونروا إلى داخل "إسرائيل" والمناطق المحتلة؛ والإبقاء على الترتيبات المالية القائمة سابقاً مع السلطات الحكومية التي كانت عاملة في الأرض المحتلة قبل

الاحتلال. ومنذ ذلك التاريخ لازَمت الأونروا المشهد الفلسطيني، وتُعَدّ واحدة من أكبر المؤسسات العاملة بين الفلسطينيين من حيث عدد الموظفين والانتشار الجغرافي والخدمات المقدّمة. ووفق تعريف الأونروا، فإن لاجئي فلسطين هم "أولئك الأشخاص الذين كانت فلسطين هي مكان إقامتهم الطبيعي خلال الفترة الواقعة بين حزيران/يونيو 1946 وأيار/مايو 1948، والذين فقَدوا منازلهم ومورد رزقهم نتيجة حرب عام 1948". ولا بدّ من التوضيح بأنه لا يوجد دور سياسي لمؤسسة الأونروا، وليس من صلاحياتها أو مهماتها البحث عن حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين. في المقابل، تحدّد دور الوكالة فقط في الجانب الإغاثي والخدماتي. ومع ذلك، فإن حضورها على مدار 76 عاماً في المشهد الفلسطيني كان عبارة عن إعادة تأكيد وتوثيق للنكبة، وأسهَم في الحفاظ على قضية اللاجئين المشرّدين من الاندثار. بالإضافة إلى ذلك، تحتوي ملفات الأونروا على الآلاف من بطاقات الهوية ووثائق الممتلكات والأفلام والصور الفوتوغرافية والإحصاءات والتقارير وما إلى ذلك، والتي تفسّر عملية تجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم وتعكس مطالباتهم بالعودة واستعادة الممتلكات المفقودة. وتخدم الأونروا 58 مخيّماً فلسطينياً، وتنتشر في خمس مناطق هي: الضفة الغربية والقدس (19 مخيّماً) وقطاع غزة (8 مخيّمات)، والأردن (10 مخيّمات)، ولبنان (12 مخيّماً) وسورية (9 مخيّمات).

عند تأسيس الأونروا قدّمت خدمات لنحو 750 ألف لاجئ. أما حالياً، فتغطّي خدماتها 5.9 مليون لاجئ فلسطيني، الأمر الذي يعني أن وكالة الأونروا تكبر، وبالتالي تتوسع خدماتها، وتتطلب ميزانيات أكبر مع مرور السنوات. وهي الآن بعد أكثر من 55 عاماً على إنشائها، ما تزال تمثّل شاهداً أساسياً على نكبة الشعب الفلسطيني ومظلوميته سنة 1948. كما أنها بالنسبة لملايين اللاجئين الفلسطينيين مصدر دعم تعليمي وصحي وإغاثي مهم، خصوصاً أن أعداداً كبيرة منهم ما تزال بحاجة ماسّة للدعم، مع استمرار معاناتهم بعيداً عن بيوتهم وقُراهم التي أخرِجوا منها ظلماً وعدواناً.

في الآونة الأخيرة جدّدت أجهزة الاحتلال هجومها على الوكالة. وقال ممثّل الشاباك في مناقشات سريّة: إنها تشكّل تهديداً أمنياً لدولة الاحتلال ويجب إغلاقها. وعقِدت المناقشة في لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي حول ثلاثة مشاريع قوانين، تهدف إلى الحد من أنشطة "الأونروا" والترويج لإغلاقها واعتبارها "منظمة إرهابية" وإنهاء علاقات "إسرائيل" معها، والسعي لأن لا تنطبق أحكام قانون الأمم المتحدة للحصانات والامتيازات على "الأونروا" أو مسؤوليها أو العاملين فيها. وكانت نائبة المفوّض العام للأونروا، أنتونيا ماري دي ميو، قالت إن جهود الاحتلال لتفكيك الوكالة ما تزال مستمرة، مُبيّنة أن هناك حملة مناهضة للأونروا ستقوّض

ولاية الأمم المتحدة على الوضع الإنساني في غزة. ولفتَت إلى أن الكنيست الإسرائيلي اعتمد مشاريع قوانين تستهدفنا وتدمّر أساس القانون الدولي. وأضافت: إن مجلس الأمن أصدر قرارات لإنهاء الحرب لم يكن لها أي أثر، مؤكّدة أن المعاناة في قطاع غزة تزداد. وأشارت إلى أن ثلثي مرافق وكالة الأونروا ومنشآتها في قطاع غزة تعرّضت للقصف، مُبَيّنة أن قوافل مساعدات وإغاثة تتبع وكالات أممية استُهدفت لدى محاولتها التوجّه نحو شمال غزة. وأوضحت أن الوكالة " تواجه كثيراً من المصاعب الآن، وكثير من مدارسنا استُهدفت في قطاع غزة"، مضيفة أن "الانعكاسات ستكون كارثية في حال تمرير قوانين إسرائيلية تحظر عمل الأونروا."

وكان الكنيست الإسرائيلي صادَق على 3 مشاريع قوانين تصنّف الأونروا منظمة إرهابية؛ وهو ما وصفته حركة "حماس" بالإجراء الباطل، واعتبرته منظمة التحرير الفلسطينية استهتاراً بالمجتمع الدولي ومنظماته الأممية. وتقضي مشاريع القوانين التي صادَق عليها الكنيست بحظر عملها في "إسرائيل" وسلب الحصانة الممنوحة لموظّفيها.

2 – الخطوات الإجرائية:

علَّقت 17 دولة، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، مساعداتها لوكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). وهذا التعليق تزامن مع قرار محكمة العدل الدولية الذي أثار استياء "إسرائيل"، مما يُعتبر ردَّ فعلٍ واضحًا من هذه الدول تضامناً مع "إسرائيل". كما تغاضت هذه الدول عن جرائم الاحتلال بحق مراكز الأمم المتحدة، واستشهاد أكثر من 150 موظفًا أمميًا، فضلًا عن استهداف مراكز إيواء النازحين التابعة للوكالة نفسها، واستشهاد وجرح المئات منهم. وفي الوقت الذي يكون فيه الجاني معروفًا (وهو "إسرائيل") ولا يحتاج إلى كثير من الجهد والبحث الاستقصائي، فإنه لا خطوات ولا إجراءات ولا عقوبات، ولا حتى شكلية، بحقّه. وفي المقابل، تفرض هذه الدول عقوبات جماعية على 5.9 ملايين لاجئ بسبب سلوك أفراد (12 موظفًا من أصل 30 ألف موظف)، لم يثبت بالتحقيقات أنهم ارتكبوا ما يُعتبر خرقًا "للحيادية". والإجراء يؤسّس لمرحلة استراتيجية جديدة لمستقبل الأونروا جارٍ العمل عليها منذ سنوات من قِبل الدول الكبرى... بالعمل على فصل البُعد السياسي من عمل الوكالة المرتبط بعودة اللاجئين، وتعزيز الدور التنموي للوكالة على حساب الدور الإغاثي في مخيّمات الدول المضيفة، تمهيداً لتوطين اللاجئين.

هذه الدول تغطّي 78.4 في المئة من الإيرادات السنوية للوكالة، بحسب آخر ميزانية مُعلنة لها (الإنفاق الحقيقي لسنة 2022)؛ أي نحو 921 مليون دولار ممّا مجموعه 1,175 مليون دولار. وقد تمّ ذلك تحت ذريعة الادّعاء الإسرائيلي بأن 12 موظفاً في الأونروا في قطاع غزة قد شاركوا في هجوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (طوفان الأقصى) على غلاف غزة. وبحسب الادّعاء الإسرائيلي، فإن عشرة منهم ينتمون إلى "حماس"، وواحد إلى "الجهاد الإسلامي". وثمّة تقارير بأن اثنين منهم قد توفّيا. و اللافت للنظر أن هذه الدول الـ17 قد تجاوبت بسرعة استثنائية مع الادّعاء الإسرائيلي قبل التأكّد من جهة محايدة من صحّة "الاتهامات"، خصوصاً أن الطرف الإسرائيلي هو في موقع العدو والخصم الذي من مصلحته الإضرار بالأونروا. كما أن هذا الادّعاء حتى لو كان صحيحاً، فلا يمكن أن يكون مُبَرّراً، إذ إن أي إجراء عقابي (إن كان مستَحَقاً)، فيجب أن يؤخذ بحق من "أخطأ"، وليس بحق مؤسسة عالمية ضخمة كالأونروا، تقوم بخدمة نحو ستة ملايين لاجئ فلسطيني مشرّد؛ من بينهم أكثر من مليون ونصف مليون لاجئ يقيمون في قطاع غزة، ولديها في قطاع غزة وحده نحو 13 ألف موظف. ومن المستحيل لأي دولة أو مؤسسة في العالم أن تتأكّد تماماً من خلوّها من موظفين قد يُخفون قناعات أو التزامات مُخالفة لسياستها؛ ولن تقبل أيٌّ منها أن تقع تحت عقوبات عالمية، لمجرّد أن جهة معارضة أو عدوّة قدّمت ادّعاءات ضدّ موظفين في وزاراتها أو في شركات وهيئات في بلدها.

الجدير بالذكر أن الوكالة ما تزال تمثّل شاهداً أساسياً على إجرام الحركة الصهيونية، وعلى نكبة الشعب الفلسطيني وكارثة تهجيره. كما أنها بالنسبة لملايين اللاجئين الفلسطينيين مصدر دعم تعليمي وصحي وإغاثي مهم، خاصة أن أعداداً كبيرة منهم ما تزال بحاجة ماسّة للدعم، مع استمرار معاناتهم، بعيداً عن بيوتهم وقُراهم التي أخرِجوا منها بغير حق.

في العادة، تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتجديد لعمل الأونروا بشكل دوري وبأغلبية ساحقة. وكان آخر قرارات التجديد قد اتّخِذ في كانون الأول/ ديسمبر 2022 بأغلبية 157 بلداً، مقابل اعتراض واحد هو الكيان الإسرائيلي فقط، وامتناع عشر دول أخرى؛ حيث تم التجديد حتى 30 حزيران/ يونيو 2026. ولم يكفّ الاحتلال قط عن ضغوطه ومؤامراته الرامية إلى إفشال عمل الوكالة وإغلاقها، سعياً منه لطي صفحة اللاجئين الشاهدة على إجرامه وانتهاكه لكلّ قوانين حقوق الإنسان. وكانت إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب قد تجاوبت مع الضغوط الإسرائيلية، فقامت بوقف دعمها للأونروا سنة 2018؛ غير أن إدارة الرئيس بايدن استأنفت الدعم من جديد سنة 2021. من ناحية ثانية، يبرز تساؤل للأمم المتحدة والدول المانحة عن سبب عدم اتخاذ إجراءات

بحق الاحتلال الإسرائيلي، الذي قام بقصف نحو 145 منشأة للأونروا (نحو نصف منشآت الأونروا في القطاع: مدارس ومراكز وغيرها)، مما أدّى لتدميرها أو إصابتها بأضرار. كما تسبّب بتعطيل 18 مركزاً صحياً للأونروا من أصل 22 مركزاً في القطاع؛ وهي عملية تدمير هائل للبنى التحتية للأونروا، التي تسبّبت بهدر مئات الملايين من دولارات الدول المانحة. ومن ناحية ثالثة، يُطرَح السؤال: لماذا سكتت الدول المانحة عن قتل الاحتلال الإسرائيلي 152 موظفاً من موظفي الأونروا في أثناء عدوانه على القطاع حتى الآن؟! وكلّها جرائم أكبر بكثير من ادّعاءات يقوم بتسويقها الاحتلال الإسرائيلي. أما الدول الـ17 التي قرّرت تعليق دعمها للأونروا، فهي: الولايات المتحدة، وبريطانيا، وكندا، وفرنسا، وسويسرا، وهولندا، وألمانيا، والسويد، وإيطاليا، والنمسا، ورومانيا، وإستونيا، وأيسلندا، وفنلندا، واليابان، وأستراليا، ونيوزيلندا.

3 – معاناة غزة بدون "أونروا"

في بداية العام 2024، أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس أن الأونروا لن تكون جزءاً من المشهد الفلسطيني في قطاع غزة في اليوم التالي للحرب. وقد صرّحت نوغا أربيل، المسؤولة السابقة في وزارة الخارجية الإسرائيلية، بأنه "لن يكون من الممكن كسب الحرب الحالية بدون أن ندمّر الأونروا. ويجب أن يبدأ هذا التدمير على الفور". وكشفت صحيفة الغارديان البريطانية أخيراً عن وثائق داخلية للأمم المتحدة، تسلّط الضوء على مئات الحوادث التي واجهها موظّفو «الأونروا» في الضفة الغربية، منذ السابع من أكتوبر 2023. وتُراوح هذه الارتكابات الإسرائيلية بين الإساءة اللفظية، والتفتيش الجسدي، والضرب والتهديد عند نقاط التفتيش، وصولاً إلى استخدام مرافق الوكالة كمواقع لإطلاق النار خلال الغارات الصهيونية على مخيّمات اللاجئين الفلسطينيين.
وتقدّمت "إسرائيل" بوثيقة استخباراتية تزعم أن 12 من موظفي الأونروا في غزة كانوا قد شاركوا في هجوم "حماس" في 7 تشرين الأول/ أكتوبر. وقالت الوثيقة إن نحو 10% من موظفي الأونروا في غزة هم أعضاء في حماس والجهاد الإسلامي، بينما أن 50% من موظفي الأونروا هم أقارب من الدرجة الأولى لأعضاء من حماس أو الجهاد الإسلامي. وتقول الأمم المتحدة إنه لا ينبغي مُعاقبة الوكالة بأكملها على الأفعال المزعومة لعشرات الموظفين الذين تقول إنهم سيخضعون للمساءلة. ومع ذلك، أمر مفوّض الوكالة، فيليب لازاريني، بإجراء مراجعة لعمليات الوكالة في ما يخص هذه الادعاءات؛ لكنه صرّح بأنه "إذا تم إلغاء وكالة الغوث، فإن الأمر يعني حلاً لوضع اللاجئين الفلسطينيين دفعة واحدة وإلى الأبد – وبالتالي إنهاء حق العودة".

في الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة العام 2014، كتبت الأونروا في تقريرها بأن الهجوم الإسرائيلي خلّف 1400 ضحية مدنية، ودمّر 7380 وحدة سكنية دمارا كلياً، ونحو 5268 وحدة سكنية أخرى دمارا كبيراً؛ بالإضافة إلى 73 ألف وحدة سكنية أخرى لحقت بها أضرار مختلفة. وتقول الأونروا بأنها قامت بتوزيع الأرز والطحين على نحو 730 ألف فلسطيني في القطاع في أعقاب تلك الحرب. وبعد ثلاثة أيام من بدء الحرب الإسرائيلية في 7 أكتوبر 1923، نشرت الأونروا "نداء" لمجتمع المموّلين والمتبرّعين للحصول، وبشكل عاجل، على 104 ملايين دولار لصرفها على حاجات إنسانية خلال الـ 90 يوماً التي تلَت بداية الحرب. في حينها، لم يكن هذا النداء يأخذ بعين الاعتبار حجم الدمار الهائل الذي لحق بكل قطاع غزة، لكنه يشير إلى الدور المركزي الذي تؤدّيه الأونروا في إغاثة اللاجئين مادياً في أوقات الحروب. ولا بدّ من الإشارة إلى أنه بحسب خطة العام 2023 (التي لم تكن تتوقع اندلاع الحرب)، خصّصت الأونروا لقطاع غزة نحو 90% من ميزانية حالات الطوارئ المخصّصة للأرض المحتلة، بواقع 311 مليون دولار.

4 – تمويل الأونروا:

عادة ما تعاني الأونروا من ضغوط مالية كبيرة ونقص في إيراداتها وموازناتها، وتنتقل من أزمة إلى أخرى، للقيام بالحد الأدنى من واجباتها. ولا يكفّ الاحتلال فوق ذلك عن ممارسة ضغوطه ومؤامراته الرامية إلى إفشال عملها وإغلاقها، سعياً منه لطي صفحة اللاجئين الشاهدة على إجرامه واحتلاله. وكانت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ولايته السابقة قد تجاوبت مع الضغوط الإسرائيلية، فقامت بوقف دعمها للأونروا سنة 2018. غير أن إدارة الرئيس بايدن استأنفت الدعم من جديد سنة 2021. وتتلقّى الأونروا تبرّعات من العديد من دول العالم، الأمر الذي يحوّل قضية إغاثة اللاجئين إلى قضية دولية. مثلًا، بالنظر إلى ميزانية العام 2022، والتي وصلت إلى نحو 1.17 مليار دولار، فإن التبرّعات الأبرز جاءت من: الولايات المتحدة الأميركية (29% من التمويل)، ثم ألمانيا (17%)، ثم الاتحاد الأوروبي (10%)، ثم السويد (5%)، وتليهم العديد من الدول، والتي تتبرّع بنحو 1% إلى 2% فقط، وتضم النرويج واليابان وفرنسا والسعودية وسويسرا وتركيا وكندا وهولندا وبريطانيا، والدنمارك، وأستراليا، وغيرها. ولأن مساهمات الدول العربية أو الإسلامية تُعتبر ضئيلة جداً، فإن المموّل الأكبر للأونروا يبقى الدول الغربية (الولايات المتحدة وأوروبا).

5 – الأونروا والانتفاضتان:

تدهورت العلاقات بين "إسرائيل" والأونروا في أثناء الانتفاضتين الأولى (١٩٨٧) والثانية (2000)، خصوصاً أن مخيّمات اللاجئين كانت على الدوام بؤراً نشطة في مقاومة "إسرائيل"؛ بالإضافة إلى أن "إسرائيل" عملت على تدمير المخيّمات وتنفيذ اعتقالات واسعة بين صفوف اللاجئين خلال سنوات الانتفاضتين. مثلًا، خلال الانتفاضة الأولى، قامت "إسرائيل" باتّهام موظفي الأونروا بدعم "الإرهاب" والسماح باستخدام مَرافقهم لمثل هذه الأنشطة. وفي كلا الانتفاضتين، اعترضت الأونروا على تصرّفات "إسرائيل" وتوتّرت العلاقة بين الطرفين.

حتى العام 1978، كان مقر وكالة الأونروا في بيروت. لكن بسبب الحرب الأهلية اللبنانية، تمّ نقل المقر إلى فيينّا. وكانت هناك حاجة إلى إعادة نقل المقر العام للوكالة إلى منطقةٍ ما في الشرق الأوسط، فتمّ اختيار قطاع غزة كونه يضم نحو ربع اللاجئين الذين ترعاهم الوكالة. أيّدت الولايات المتحدة هذا القرار؛ وفي العام 1996، تم نقل المقر العام للوكالة إلى قطاع غزة. بَيْد أن الإشكالية التي ظهرت أمام "إسرائيل" بدأت مع تعاظم نفوذ حركة حماس في نهاية التسعينيات، خصوصاً داخل قطاع غزة. وفي عام 2004، قال بيتر هانسن (Peter Hansen)، المفوّض العام السابق للأونروا (1996–2005): "أنا متأكّد من أن هناك أعضاء من حماس على جدول رواتب الأونروا، ولا أرى ذلك جريمة. حماس كمنظّمة سياسية لا تعني أن كل عضو هو مقاتل، ونحن لا نقوم بالتدقيق السياسي. إننا نطالب موظّفينا، مهما كانت قناعاتهم السياسية، بأن يتصرفوا وفقاً لمعايير الأمم المتحدة وقواعدها من أجل الحياد". وفي عام 2009، انتقد ليندسي James G. Lindsay (المستشار العام السابق للأونروا) ممارسات الأونروا، وقال إن الأونروا لا تعمل شيئاً لطرد "الإرهابيين" من صفوفها، في إشارة إلى أعضاء "حماس". وفي العام 2013، أكّد المقدّم الإسرائيلي (المتقاعد) جونثان هاليفي، أن "نقابة عمّال الأونروا تخضع لسيطرة حماس عملياً سنوات عديدة". والمقدّم هاليفي هو باحث في مركز القدس للشؤون العامة، وهو مركز أبحاث يميني محافظ في "إسرائيل"، وعمل سابقاً في قسم الأبحاث المتعلق بالشؤون الفلسطينية داخل الجيش الإسرائيلي، ويُعتبر من المستشارين الإسرائيليين المركزيين الذين "يُملون" على وول ستريت جورنال وجهات نظر إسرائيلية متعلقة بالصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. وفي العام 2009، ادّعت صحيفة الجيروزاليم بوست الإسرائيلية بأن حماس قد فازت في انتخابات نقابة المعلّمين لمدارس الأمم المتحدة في غزة. وهو ما نفَته الأونروا، وقالت إن "انتخابات الموظفين تُجرى على أساس فردي وليس قائمة حزبية." لكن كان واضحاً أن جهات إسرائيلية عديدة كانت قد بدأت تستغل حقيقة أن الأونروا تعمل في حيّز يقع تحت سيطرة "جهات مُعادية

لها" (أي حماس)، لبث التضليل الذي من شأنه أن يُعطي انطباعاً بأن الأونروا تعمل لصالح حركة حماس. ولعلّ القضية الأهم التي تُثيرها "إسرائيل" باستمرار تتعلق بالسلطة الحاكمة في القطاع، والتي تكون لها قدرة على الهيمنة والتحكم بتوزيع المساعدات، والأموال التي تصل إلى القطاع من خلال مؤسسات الأونروا. في 4 شباط 2009، مثلًا، أوقفت الأونروا شحنات المساعدات إلى قطاع غزة بعد أن اتّهمت "حماس" باقتحام مستودع للأمم المتحدة وسرقة أطنان من البطّانيات والمواد الغذائية. بعد بضعة أيام، استأنفت الأمم المتحدة المساعدات بعد أن أعادت "حماس" الإمدادات المفقودة. وفي حرب 2008–2009، نشَرت القناة 12 الإسرائيلية تقارير تفيد بأن مسلّحين تابعين لحماس يستخدمون منشآت الوكالة، وهو ما نفته الأونروا. وفي العام 2012 اعتذرت القناة الإسرائيلية عن "هذه التقارير غير الصحيحة"، وتراجعت عن ادّعائها. لكن خلال الثلاث سنوات (2009–2012) كان لهذه التقارير غير الصحيحة أثر في النقاش العالمي حول الأونروا. وفي 9 أيلول 2014، وخلال جلسة استماع رسمية للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النوّاب الأميركي، قال جونثان شانزر، من مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، إن الأونروا "تسمح ببناء أنفاق كوماندوس تحت منشآتها".

6 – الاستهداف الحالي للأونروا

ثمّة تاريخ طويل كانت "إسرائيل" من خلاله تنتقد الأونروا. والانتقاد كان يتعلق إما بعمل ونشاطات الأونروا (المناهج التعليمية، آليات صرف المساعدات... إلخ)، أو بوجود الأونروا من أصله (هل فعلاً "إسرائيل" تريد الأونروا أم لا). ويمكن تلخيص العلاقة بين "إسرائيل" والأونروا من خلال الإشارة إلى مَرْكبين متناقضين: فمن جهة، استفادت "إسرائيل" وظيفياً من عمل الأونروا، بحيث أنها سيطرت على الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد العام 1967 دون الحاجة إلى توفير كامل الخدمات الصحية أو التعليمية لمئات الآلاف من اللاجئين الذين تخدمهم الوكالة. من جهة ثانية، تنظر "إسرائيل" إلى الأونروا باعتبارها عقبة إدارية وعقبة سياسية. من الناحية الإدارية، فإن الأونروا تُدخل أموالاً إلى مخيمات اللاجئين، وتقوم بإدارة جزء كبير من المدارس والمراكز الصحية والنقابات. في حال كانت مخيمات اللاجئين تقع داخل الأرض المحتلة، لكنها خارج نطاق النفوذ المباشر للإدارة المدنية الإسرائيلية (مثل قطاع غزة بعد الانقسام السياسي الفلسطيني)، فإن الأمر يُعتبر إشكالياً بالنسبة لإسرائيل التي يقوم احتلالها على إدارة شؤون السكان الفلسطينيين. مثلًا، لا تستطيع "إسرائيل" أن تُسيطر بشكل مطلق على توزيع المساعدات المالية، أو إدخال مواد البناء وتوزيعها (خصوصاً الإسمنت). من الناحية السياسية، فإن

استمرار عمل الأونروا يعني إعادة إنتاج لقضية اللاجئين، وإعادة بناء وإعمار المخيمات؛ وبالتالي المساهمة في إدامة قضايا اللجوء والنزوح وحق العودة. ويظهر من التقارير الأوليّة أن الاستهداف الحالي للأونروا يتماهى مع خطة أعدّتها وزارة الخارجية الإسرائيلية، وتم تسريبها عبر قناة 12 الإسرائيلية يوم 28 كانون الأول/ ديسمبر 2023، نقلاً عن مصادر مسؤولة، ونشرت ملخّصها صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" في اليوم التالي؛ وتهدف الخطة إلى إنهاء عمل الأونروا في قطاع غزة، تمهيداً لإنهائه في باقي مناطق عملها. وتنقسم الخطة إلى ثلاث مراحل:

–المرحلة الأولى: "شيطنة" وكالة الأونروا في أعين الجهات المانحة، عن طريق اتهامها بوجود تعاون مزعوم بينها وبين حماس (المتّهمة بـ"الإرهاب") في قطاع غزة. واللافت للنظر، أن المدى الزمني ما بين تسريب الخطة وحملة الادّعاءات الإسرائيلية ضدّ الأونروا نحو أربعة أسابيع فقط. كما أن سرعة تجاوب 17 دولة مع هذا الادّعاء تشير إلى رغبة هذه الدول باسترضاء الجانب الإسرائيلي، دون الحد الأدنى من إجراءات التحقُّق اللازمة.

–المرحلة الثانية: تقليص عمل الأونروا، في الوقت الذي يتم فيه البحث عن منظمات أخرى بديلة تحل مكانها.

–المرحلة الثالثة: نقْل مهام الأونروا إلى الهيئة التي ستقوم بحكم غزة بعد انتهاء الحرب (على فرض أنها ستحل محل حماس، وستكون مَرضياً عنها إسرائيلياً).

وهنا يبرز تساؤل عن سبب قيام المفوّض العام للأونروا، فيليب لازاريني، بفصْل موظفي الأونروا الـ12 قبل التحقق من صحّة الاتهامات ضدّهم؛ بينما كان الجانب الإجرائي يقتضي إحالتهم للتحقيق قبل اتخاذ أي قرار بشأنهم.

من ناحية ثانية، هناك تساؤل للأمم المتحدة والدول المانحة عن سبب عدم اتخاذ إجراءات بحق الاحتلال الإسرائيلي، الذي قام بقصف نحو 145 منشأة للأونروا (نحو نصف منشآت الأونروا في القطاع: مدارس ومراكز وغيرها)، مما أدّى لتدميرها أو إصابتها بأضرار. كما تسبّب بتعطيل 18 مركزاً صحياً للأونروا من أصل 22 مركزاً في القطاع. وهي عملية تدمير هائل للبنى التحتية للأونروا، التي تسبّبت بهدر مئات الملايين من دولارات الدول المانحة. ومن ناحية ثالثة، لماذا سكتت الدول المانحة عن قتل الاحتلال الإسرائيلي 152 موظفاً من موظفي الأونروا في أثناء عدوانه على القطاع حتى الآن؟! وكلّها جرائم أكبر بكثير من ادّعاءات يقوم بتسويقها الاحتلال الإسرائيلي.

إن ما قامت به هذه الدول من خطوات متسرّعة يصبُّ في مصلحة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ويتوافق مع الرؤية الإسرائيلية للتضييق على اللاجئين الفلسطينيين وشطبهم، وإغلاق أضخم مؤسسة عالمية مسؤولة عن رعايتهم. ثم كيف يستغرب هؤلاء أن يوجد بين موظفي الأونروا من يحملون روح المقاومة وأيديولوجيتها، حيث تؤيّد خط المقاومة الأغلبية العظمى من أبناء الشعب الفلسطيني؛ وما زالت معاناة اللجوء والتشريد والقهر والحرمان ماثلة لحظة بلحظة أمام أعينهم على مدى 76 عاماً. وكيف لا يوجد أفراد ينتمون للمقاومة في قطاع غزة، وهم يعايشون حصاراً خانقاً منذ 17عاماً، وتُشنُّ عليهم الحروب بين فترة وأخرى، ويجد موظف الأونروا نفسه فاقداً لأمنه، ومُعَرّضاً للقصف، وربما يُدمّر منزله، أو تُقتل عائلته، أو يُشرّد ويُهجّر من جديد؛ ثم يُطْلَب منه بعد ذلك أن يُحرَم من هويّته وإنسانيته ومشاعره!!

7 – البحث عن بدائل:

قد تشكّل الحرب الإسرائيلية الحالية على قطاع غزة مفترق طرق، بحيث أن "إسرائيل" تنتقل من مرحلة الانتقاد العلني دون قطع الصلة مع وكالة الأونروا إلى مرحلة جديدة كلّياً، تسعى من خلالها إلى:

–حَظْر عمل الأونروا تدريجياً في المناطق المحتلة، خصوصاً في قطاع غزة. وقد صرّح وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس بأن "الأونروا لن تكون جزءًا من اليوم التالي". ويسعى أعضاء كنيست إلى وقف التمويل العالمي للأونروا وإنهاء عملها. على رأس هذه المجموعة من أعضاء الكنيست تقف شارون هاسكل، عضو الليكود وواحدة من أكثر أعضاء الكنيست نشاطاً في تقديم تشريعات متطرّفة مُعادية للفلسطينيين خلال العامين السابقين. وتقول هاسكل: علينا أن نوقف "الأموال التي يتم تحويلها من مختلف بلدان العالم إلى الأونروا، وإزالة القناع الكاذب الذي يحيط بها". وفي 15 شباط 2024، أقرّ الكنيست الإسرائيلي مشروع قانون في قراءته الأولى يهدف إلى حظر عمليات الوكالة في أراضي 1948 والقدس المحتلة.

– الدفع باتجاه إثارة نقاش أممي حول "الدور السلبي" للأونروا في المحافظة على قضية اللجوء، وعدم وجود جدوى من استمرار عمل الوكالة. وبالتالي، تسعى "إسرائيل" إلى تشكيل إجماع دولي بأن الوكالة هي مؤسسة فاسدة، مُعيقة للسلام، ولا تتناسب مع ملامح المرحلة الجديدة. فقد صرّح وزير الخارجية الإسرائيلي أيضاً بأن إسرائيل "تُحذّر منذ سنوات [بأن] الأونروا تديم قضية اللاجئين، وتُعرقل السلام". أما بنيامين نتنياهو، فقد أعلن في 31 كانون الثاني 2024، بإن "الأونروا ليست جزءًا من الحل، بل هي جزء من المشكلة... لقد حان الوقت

للبدء في عملية استبدال الأونروا بهيئات أخرى غير ملوّثة بدعم الإرهاب". ومع ذلك، لا يوجد إجماع إسرائيلي داخلي على توقيت إنهاء عمل الأونروا. والخلاف الإسرائيلي الداخلي المتعلق بعمل الأونروا يمكن تلخيصه بالتالي:

من جهة، تسعى المستويات السياسية في "إسرائيل" إلى "هندسة" الحياة الاجتماعية والاقتصادية لقطاع غزة في اليوم التالي للحرب، بحيث لا تشكّل حركة حماس جزءًا من المشهد السياسي والإداري. وهذا يتطلب سيطرة "إسرائيل" على ثلاث قضايا ملحّة تتعلق بالحياة اليومية للسكان، بحيث أن سيطرة "إسرائيل" المطلقة عليها قد تشكّل عاملاً يدفع المجتمع الغزي إلى الانتفاض بحثاً عن سلطة جديدة لتنظيم حياته الاجتماعية، بعد حرمان حركة حماس من السيطرة على هذه القضايا الثلاث: إدخال المال، الإدارة والتنظيم المجتمعي، وإعمار البنية التحتية. تشكّل الأونروا (مرّة أخرى ليس لها دور سياسي في حياة الفلسطينيين) جزءًا من اللوحة التي تضطلع بدورٍ ما في كل واحدة من هذه القضايا الثلاث. ومنْع عمل الأونروا في قطاع غزة من شأنه أن يُحكم سيطرة "إسرائيل" على قضايا مفتاحية قد تلعب دوراً في تشكيل المشهد السياسي والإداري في اليوم التالي للحرب.

من جهة أخرى، تُدرك المستويات الأمنية بأنه لا يوجد بديل حالي لحركة حماس. ولم تقدّم "إسرائيل"، أو الدول العربية، أو المجتمع الدولي، بديلاً تنظيمياً وإدارياً لحركة حماس حتى الآن. وتدّعي صحيفة يسرائيل هيوم بأن إسرائيل لم تكشف تحقيقاتها حول تورّط موظفي الأونروا في هجمات 7 أكتوبر على الفور، بل تريّثت حتى بداية العام 2024، لأنها تُدرك بأن الأونروا هي الكيان الوحيد الذي ظل يعمل في غزة بعد 7 أكتوبر، وأنه "بدون الأونروا ستكون هناك الفوضى أكبر". وقد شرح ضبّاط إسرائيليون كبار، من ضمنهم من كانوا على رأس عملهم كمنسّقين للشؤون الحكومية الإسرائيلية في قطاع غزة، بأنه في حال انهارت الأونروا "فمن سيحل مكانها؟ هل هو الجيش الإسرائيلي؟ أم وزارة الشؤون الاجتماعية الإسرائيلية؟ أم منظمات غير حكومية إسرائيلية؟ ... الأمر أشبه بفخ وقعت فيه إسرائيل". خصوصًا في أوقات الحروب، إذا انهارت الأونروا، فمن سيوزّع الطحين والماء والأدوية وجميع الأشياء الأخرى التي تسمح للجيش الإسرائيلي بمواصلة العمل في المناطق المدنية؟

ويمكن الادّعاء بأن الخلاف الإسرائيلي حول عمل الأونروا في قطاع غزة في اليوم التالي للحرب هو خلاف على التوقيت وليس خلافاً مبدئياً. فحتّى كميل أبو ركن، وهو المنسّق السابق (2018–2021)، يرى أنه لا بدّ من إزاحة الأونروا عن المشهد، لكن لا يوجد بديل حتى الآن، خصوصاً وأنها تدفع رواتب وتقدّم مساعدات أمميّة لمئات الآلاف من الفلسطينيين الفقراء.

من ناحية أخرى، قالت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية، الأربعاء 7 فبراير/شباط 2024، إن إسرائيل تدرس بدائل محتملة لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" في غزة بعد حملة تحريض عليها، من بينها برنامج الغذاء العالمي. وأضافت: "يُنظر إلى برنامج الغذاء العالمي (منظمة تابعة للأمم المتحدة) على أنه الخيار الأكثر احتمالاً. وقد تلقّى بالفعل أموالاً من عدد من البلدان"، واستدركت أن "الخيار الذي سيشهد تدخل برنامج الغذاء العالمي لاستبدال دور "أونروا" يخضع لموافقة قيادته." وأضافت الصحيفة أن الخيار الثاني الذي أثير هو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، التي كانت تعمل في القطاع بقدرة محدودة، حيث تدرس إسرائيل توسيع عملياتها بشرط موافقة الولايات المتحدة. وتابعت: "كما يتم النظر في مجموعات أخرى للاستجابة لاحتياجات الصحة والتعليم المدنيين، وتمّت مناقشة البلدان التي يمكن أن توفّر المأوى الإنساني لسكّان غزة." وتدرس وزارة الخارجية الإسرائيلية جميع الخيارات حتى لا تكون "أونروا" جزءاً من غزة ما بعد الحرب. وقد تمّ تشكيل فريق متخصص للنظر في الحلول الممكنة التي يمكن تقديمها إلى الحكومة الصهيونية والمجلس الوزاري المصغّر. كما كشفت الصحيفة أن وزير الخارجية يسرائيل كاتس رفَض الاجتماع مع المفوّض العام للأونروا فيليب لازاريني، وأصدر تعليمات لموظّفيه أيضاً برفض أية اجتماعات معه، كما دعا إلى إقالة لازاريني.

8 – تداعيات إغلاق مكتب الأونروا في قطاع غزة:

تخوض "إسرائيل" على وكالة الأونروا حرباً ضروساً على مستويين: المستوى الأول يتعلق بقطاع غزة نفسه في اليوم التالي للحرب، حيث تستطيع "إسرائيل"، إدارياً وتنظيمياً، منع عمل الأونروا في قطاع غزة، لأن القطاع يقع ضمن صلاحيات الحكم العسكري، بحيث أن عمل المنظمات الدولية داخل "الأرض المحتلة" يقع ضمن اختصاصات الحكم العسكري، وليس أمراً مفروضاً عليه. وثانياً، لا يمكن نقاش تداعيات إغلاق مكاتب الأونروا بمعزل عن الترتيبات السياسية والإدارية للقطاع في اليوم التالي للحرب. ومع ذلك، فإن سيناريو منع عمل الأونروا في قطاع غزة يعني: إنهاء الاستقلالية النسبية لنظام التعليم الذي تُديره الأونروا، وإخضاع طلّاب القطاع الذين كانوا يرتادون مدارس الأونروا إلى نظام تعليمي آخر، قد تكون "إسرائيل" أكثر قدرة على السيطرة عليه. ولطالما كانت قضية التعليم والمناهج التربوية موضوعاً أساسياً في النقاش الإسرائيلي حول عمل الأونروا؛ وتسبّبت أيضاً في خلافات عميقة مع حركة حماس عندما حاولت الأونروا إدخال مناهج تعليمية "تسامحية"، وتثقّف الطلّاب حول الهولوكوست واحترام حق الآخر في الحياة. صحيح أن المنهاج التعليمي المتّبع في مدارس

الأونروا لا يمكن وصفه بأنه ثوري ومعادٍ لإسرائيل، لكنه أيضاً ليس المنهاج الذي تسعى "إسرائيل" إلى فرضه بهدف تخريج أفواج جديدة من الفلسطينيين غير متعلّقة بحق العودة وقضية اللجوء.

لا شك أن "إسرائيل" تطمح إلى الهيمنة على المؤسسة العليا التي تُدير شؤون الفلسطينيين في قطاع غزة، سواء كانت السلطة الفلسطينية الحالية أو سلطة فلسطينية جديدة. وإغلاق مكاتب الأونروا يعني تحويل رواتب نحو 10 آلاف فلسطيني غزّي من جدول الوكالة إلى السلطة الجديدة التي تُهيمن عليها "إسرائيل". وتطمح "إسرائيل" إلى التحكم بآليّات إدخال المساعدات، والأموال، والمواد اللازمة لإعادة الإعمار. وفي أعقاب حرب 2014، وجدت "إسرائيل" نفسها أمام مأزق في ما يخص إدخال مواد إعادة الإعمار، خصوصاً الإسمنت والحديد. وفي ظل رفض "إسرائيل" السماح لحركة حماس بتسلّم هذه المواد وتوزيعها، كان الخيار "الأقل سوءاً" بالنسبة لإسرائيل هو إشراك وكالة الأونروا في الأمر. ويبدو أن "إسرائيل" مقتنعة تمامًا بأن قسماً ليس بيسير من هذه المواد قد انتقل من أيدي الأونروا إلى أيدي حركة حماس.

المستوى الثاني يتعلق بمصير اللاجئين الفلسطينيين بعيداً عن المساعدات العينيّة والخدمات التي تقدّمها الأونروا. وهنا، لا بدّ من التمييز بين وكالة الأونروا (UNRWA) ، والمفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)؛ وبينما أن الأونروا لا تقوم بأي دور لحلّ قضية اللاجئين، وإنما تعمل على الحفاظ عليها إلى حين إيجاد حل عادل، فإن المفوضيّة السامية ترعى اللاجئين غير الفلسطينيين في العالم بهدف إيجاد حلول لقضية لجوئهم عبر توطينهم. وفي منشور على منصّةX ، نشَر الموقع الرسمي لإسرائيل فيديو تحريضياً قصيراً يدّعي فيه بأن هناك 36 مليون لاجئ حول العالم؛ لكن فقط 6 ملايين من بين هؤلاء اللاجئين يتلقّون خدمات VIPبسبب الدور الذي تلعبه الأونروا في تخصيص مساعدات طائلة فقط لهم. ومن هنا، فإن دعوات نتنياهو إلى إيقاف عمل الأونروا كانت مرتبطة في كثير من الأحيان بضرورة تحويل ملفّهم إلى هيئة أممية ثانية، وهي على ما يبدو، المفوضيّة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) . وتنظر "إسرائيل" إلى استمرار قضية اللاجئين في الوعي العام الفلسطيني، ومؤسساته، باعتبارها قضية أمن قومي خطيرة لا بدّ من وضع حد لها. بالطبع ستكون للأمر انعكاسات جديّة على بعض الدول المستضيفة للاجئين، خصوصا سورية ولبنان (ملاحظة: منَحت الأردن اللاجئين الفلسطينيين (البالغ عددهم اليوم 2.4 مليون فلسطيني) جنسية أردنية؛ ومع ذلك، لا تزال الأونروا تعمل داخل الأردن).

9 – من يوقِف عمل الأونروا؟ "إسرائيل" أم المجتمع الدولي؟

لا بدّ من التنويه إلى إمكانية وجود سيناريوهين لإغلاق مكاتب الأونروا في قطاع غزة في اليوم التالي للحرب: السيناريو الأول: قيام "إسرائيل" بإلغاء، أو التنصل من تفاهماتها مع وكالة الأونروا بموجب تشريع جديد. مرّة أخرى، يمكن النظر إلى تمرير قانون إسرائيلي (حتى الآن بالقراءة الأولى) في 15 شباط 2024 لحظر عمليات الوكالة في أراضي 1948 والقدس المحتلة بمثابة "بالون اختبار". والسبب هو أن إسرائيل تمتلك، حسب المفهوم الدولي، سيادة وصلاحيات لمنع عمل أي هيئة دولية في أراضيها. بيْد أن الأمر قد يكون أكثر إشكالية في ما يخص الأرض المحتلة عام 1967. من المهم التأكيد على أن عمل الوكالة في الأرض المحتلة عام 1967 يأتي ضمن موافقة الحاكم العسكري الإسرائيلي، باعتباره صاحب السيادة.

السيناريو الثاني: بدل أن تقوم "إسرائيل" بحظر عمل الأونروا بنفسها، وهو ما قد يُفاقم التوتّرات بين "إسرائيل" ومؤسسات الأمم المتحدة، فإن "إسرائيل" قد تعمل على تفكيك الأونروا عبر إقناع حلفائها بتجفيف التمويل. وضمن هذا السيناريو، يمكن أن تلعب الدول الغربية الدور الأساس في إجهاض عمل الأونروا من خلال التوقف عن تمويلها، بحيث أن الأونروا قد تنهار بسبب نقص الموارد وعدم وجود رغبة أممية في استمرار عملها بدون أن تبدو "إسرائيل" اللاعب المباشر في ذلك. نظرياً، يمكن لدول الخليج، ومنظمة التعاون الإسلامي، والدول الصديقة غير الغربية، أن تسد هذا النقص في تمويل الأونروا، وهو ما يحتاج إلى أن يقوم الفلسطينيون بتشكيل مجموعات ضغط بهذا الشأن. لكن هذه تظل قضية نظرية، لأنه من الناحية الإجرائية فإن تمويل الأونروا قد يخضع أيضاً إلى اعتبارات سياسية، بحيث أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي و"إسرائيل" تشكّل لاعباً مهماً في السماح باستمرار التمويل عبر قنوات بديلة عن الدول التي أوقفت المساعدات.

10 – خاتمة:

جاءت الحملة المُركّزة على وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم (أونروا) في سياق محاولات إقفال الوكالة التي تعتبرها "إسرائيل" رمزاً لاستمرار قضية نكبة هؤلاء اللاجئين حيّة في العالم. فقد لجأ العدو إلى فبركة أخبار ومعلومات عن تورّط موظفين في «أونروا» في أعمال عسكرية ضدّ قوّات الاحتلال، سواء في عملية «طوفان الأقصى»، أو في الحديث عن سماح الوكالة لفصائل المقاومة في قطاع غزة باستخدام مقارّها لأغراض عسكرية،

وعن وجود أنفاق تحت مقارّ الوكالة. وهي الحملة التي سَهّلت قراراً تسعى إليه حكومات الغرب منذ وقت طويل لقطع التمويل عن الوكالة تمهيداً لشطبها.

إنّ جوهر الخطاب الإعلامي الإسرائيلي المزيّف يقوم على أن استمرار عمل المنظمة يؤدّي إلى إطالة أمَد "مشكلة اللاجئين الفلسطينيين"، وأن وجود هذه المنظمة الدولية هو عقَبة في طريق "السلام"؛ وأن سلوك هذه المنظمة الدولية يتطابق مع سلوك حركة حماس "الإرهابي." لكن هذه الدعاية لا يمكن أن تشكّل أيّ مسّ بالمركز القانوني لملايين اللاجئين الفلسطينيين (5.9 ملايين لاجئ فلسطيني)، أو أن تمس بحقوقهم غير القابلة للتصرّف. كما لا يمكن أن يبقى هؤلاء لاجئين مشرّدين إلى الأبد.

ليس من الصعوبة اكتشاف أن الدول الغربية تقدّم الدعم لإسرائيل، سواء في ظروف السلم أو الحرب، وأنها هي من أطالت أمَد أزمة اللجوء، وعمّقت معاناتهم خلال أكثر من سبعة عقود من الزمن. ومع حرب الإبادة التي تشنّها "إسرائيل" على 2.3 مليون إنسان في قطاع غزة (72% منهم لاجئون)، علَّقت 17 دولة – بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي– مساعداتها لوكالة الأونروا. وهذه الدول تغطّي 78.4% من إجمالي موارد الأونروا السنوية، بحسب آخر ميزانية مُعلنة (عام 2022)؛ أي نحو 921 مليون دولار ممّا مجموعه 1175 مليون دولار. وقد تم ذلك تحت ذريعة الادّعاء الإسرائيلي بأن 12 موظفًا في الأونروا في قطاع غزة قد شاركوا في هجوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول عام 2023. وفي الوقت الحالي، تتعرّض وكالة الأونروا لاستهداف إسرائيلي مباشر وواضح المعالم منذ سنوات، رغم أهمية دورها بالنسبة لملايين اللاجئين. ولقد نجحت "إسرائيل" بدفع 17 دولة – أغلبها غربية– لتعليق تمويلها للأونروا. وثمّة معطيات رقميّة تفيد بأن تعليق تمويل الأونروا له انعكاسات جوهرية تتعلق بحياة ملايين اللاجئين الفلسطينيين في جميع أماكن تواجدهم، تشمل التعليم والصحة والإغاثة والبنى التحتية؛ وسوف يؤدّي ذلك إلى زيادة نسبة الفقر والأميّة والبطالة في صفوفهم، الأمر الذي قد يؤدّي إلى تشتّتهم ومعاناتهم أكثر وأكثر، وقد يدفعهم إلى الهجرة نحو الدول الغربية. والدول الغربية معنيّة بهذا الخصوص بمعالجة أسباب الهجرة ومعالجة جذورها.

إن عجز الوكالة الدولية عن الإيفاء بالتزاماتها الدولية تجاه اللاجئين، سوف ينعكس بشكل كبير على الدول المضيفة التي تعاني أساسًا من أزمات اقتصادية واجتماعية حادّة ومتراكمة. وهي عمليًا غير قادرة على تلبية احتياجاتهم، الأمر الذي قد يؤدّي إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية. ومن المتوقع أيضًا أن ينعكس ذلك على أمن واستقرار المنطقة، بما فيها أمن دولة الاحتلال. وبالتالي فإن تعليق تمويل الأونروا والعمل على تفكيكها

سوف يشمل تأثيره ملايين اللاجئين، وهذا فعل محظور بحسب القانون الدولي، وهو يصنّف على أنه شكل من أشكال "العقوبات الجماعية"؛ وبالتالي قد يرقى إلى مستوى جريمة حرب. والقرار بحدّ ذاته غير قانوني وغير أخلاقي؛ لأن الدول المنضوية تحت إطار الأمم المتحدة عليها تعهّدات والتزامات تجاه الشعوب الأخرى خلال الأزمات الإنسانية الناجمة عن الكوارث والزلازل والحروب؛ فكيف والحال مع لاجئين منذ 76 سنة. ومن الجدير ذكره أن هؤلاء الذين يعتمدون بشكل كليّ على الأونروا في قطاع غزة الآن، كانوا يعيشون أساسًا تحت حصار إسرائيلي غير قانوني منذ عام 2007. وهذا الحصار الخانق والظالم دمّر آمال شباب اللاجئين وطموحاتهم، وأصاب إنسانيّتهم بمقتل.